

الفصل الثامن

الإدارة

لقد حدثت بعض الإشارات العرضية إلى قضايا الإدارة في الألف الثالث والثاني ق.م، وهذا موضوع لا يجوز الخوض فيه بشكل عام نظراً لوجود بعض الاختلافات الواسعة عملياً ما بين فترة وأخرى غالباً ما تكون ضمن فسحة زمنية قصيرة وإن طريقة المعالجة المعتمدة هنا هي إعطاء ملخص قصير للملامح البارزة لكل من الفترات الرئيسية بالإضافة إلى مناقشات أطول للتطورات الإدارية ابتداءً من زمن الإمبراطورية الآشورية الجديدة، ولقد اختيرت الأخيرة للمعالجة بوجه خاص بسبب أهميتها الخاصة بالنسبة إلى التطورات السياسية في الشرق الأدنى من جهة وبسبب ذلك الأسلوب الحالي في التفكير والمعادي للإمبريالية من جهة أخرى، ولقد ساهمت الأمبراطورية الآشورية في تشكيل هذا الرأي السلبي.

نهاية فترة الأسر الأولى (حوالي ٢٤٠٠ ق م)

كان الأنسي Ensi هو رأس الدولة - المدينة وكان يحمل أكثر الألقاب أهمية خصوصاً عندما تمتد سلطته إلى ما وراء أراضي مدينته بحيث يعتبره معبد نيبور ويعترف به وهذا اللقب هو لقب لوجال أو الملك والرجل العظيم. وفي الحالة الأخيرة فإن الشخص الذي ينوب عن الملك في كل من الدويلات المستقلة سوف يكون اسمه جير - نيتا Gir Nita أو الحاكم. وكانت كل ضيعة من أملاك المعبد تمتلك إدارتها الخاصة بها وهي خاضعة في المقام الأول إلى الأنسي Ensi أو الملك وأخيراً للإله الذي كان هذا الشخص وكيله. وكانت الشخصيات الرئيسية الثلاث في المعبد وإدارته يُعرفون باسم الإغريغ Agrig وهو المسؤول الاقتصادي النوباندا Nu-banda أو المغتس والسانغا Sanga أو الكاهن وكان هؤلاء مسؤولين عن تعيين

الأعمال والواجبات التي ينبغي على هيئة الموظفين القيام بها وذلك بالنسبة إلى قضايا الإعاشة والأدوات ومراقبة قطعان الماشية ومصائد الأسماك وأراضي المعبد. وكان هناك مفتشون من مختلف الأنواع وهم مسؤولون لدى الإنسي Ensi الذي كان يتقاضى بعض الضرائب عن المواشي والقوارب ومصائد الأسماك وورشات غزل الصوف ويتقاضى رسوماً عن حوادث الطلاق ودفن الموتى.

فترة الأسرة الثالثة في أور (حوالي ٢١٠٠ ق م)

كانت الحكومة في الأسرة الثالثة في أور ذات نظام عظيم التنظيم بينما كانت المنطقة التي سيطرت عليها أور بعيدة عن حدود سومر بحيث نستطيع أن نقول إن الأسرة الثالثة في أور أصبحت دولة إمبراطورية ويقال إن هذه الإمبراطورية كانت ذات إدارة فعّالة لم يكن لها من مثيل قبل عهد الآشوريين وكان جميع الإداريين في الولايات عبارة عن حكام مدنيين معتمدين على الملك. ولقد أوقف العصيان الداخلي الذي كان يؤلف مشكلة بالنسبة لأسرة أغادي وذلك عن طريق فصل الإدارة العسكرية عن الإدارة المدنية، بينما حدّدت سلطة الحكام المدنيين في ذلك بجعل هؤلاء عرضة للتنقل من مدينة إلى مدينة، بحيث لم تعد الروابط المحلية قادرة على زيادة سلطتهم وكانت التقارير المنتظمة تصل إلى الملك من خلال الرسل الملكيين مما ساعده على البقاء على علم بما كان يجري في الإمبراطورية.

الفترة البابلية القديمة

(ممالك إيسين ولارسا وماري وبابل)

لقد انهيار النظام الإداري في إمبراطورية الأسرة الثالثة في أور قبل تحطيم العاصمة نفسها وبهذا أصبحت الشؤون الإدارية في الممالك الصغيرة المتفرقة التي حلّت محل الإمبراطورية القديمة، قضية محلية، حيث لم يكن هناك ضرورة لأي تناسق مفصّل ما بين الأنظمة الموجودة في مختلف المناطق ويبدو أنه كان من

المحتمل أن تصبح الأعمال الإدارية الراهنة والتي تحدثت عنها الوثائق التي وجدت في مملكة ماري وبابل، أعمالاً نموذجية.

لقد قام العالم البلجيكي ج. د. كوبر Kupper بدراسة مفصلة حول الإدارة في مدينة تيركا Tirqa الواقعة على بعد يزيد عن أربعين ميلاً شمال ماري وذلك زمن الملك زمري - ليم ملك ماري حيث كانت تيركا ملحقة بأملاك الملك زمري ليم وكان يحكمها والي يدعى كبري - داغان.

كانت الأراضي التابعة لحكم الوالي تؤلف المدينة نفسها وما يحيط بها وكانت تشمل (كما كان الحال في المدن الرئيسية في الشرق القديم) عدداً لا بأس به من القرى الصغيرة ولقد بلغ الحجم الفعلي للمنطقة حوالي ستين ميلاً بمحاذاة الضفة اليمنى لنهر الفرات وبالإضافة إلى السكان القاطنين في القرى كان هناك بعض البدو الرُّحَّل من مختلف القبائل وهؤلاء البدو الرُّحَّل ومعهم القرويون الذين بدؤوا بالاحتكاك مع الوالي عن طريق شيوخهم (سوكاكو)... أما في البلدات الصغيرة (كان هناك ما يدعى بالهازانو Hazanno (وهو المراقب أو المحافظ) بينما كان الشيوخ الشيبوتوم Shibutum يؤلفون نوعاً من الجمعية العمومية المحلية وكان الوالي نفسه مسؤولاً عن حفظ النظام وإحلال العدالة وفوق ذلك الأعمال العامة كحفر الأقنية ونظام الري لأنه وكما يقول (كبري - داغان) في رسالة أرسلها إلى الملك «إذا انقطع الماء فإن سكان سيدي سوف يموتون من الجوع». وعلينا أن نلاحظ أنه وبالنسبة لجميع القضايا كانت المسؤولية النهائية عن القرارات مختصة بالملك وكان هذا يقضي أن يقوم الولاة بإرسال تقارير متتالية ليس حول القضايا السياسية أو القضايا العسكرية فحسب بل حول جميع الأشياء المختصة بأمن المناطق الموكلة بهم. وبين قضايا أخرى نجد بعض الكوارث مثل الأمراض السارية والفيضانات والغزوات التي يقوم بها الجراد والتي كان يُبلَّغ عنها الملك وكانت الوسيلة الفعلية التي كان الوالي يتصل بها بالملك وولاة المدن الأخرى هي إرسال الرسل من مختلف الأنواع وهم يتدرجون من مراسلين وحملة الألواح حتى العملاء السريين وكان الملك يحتفظ بالعين الساهرة بالنسبة للولاة والموظفين ولدينا

بعض الرسائل التي كان الولاة يدافعون بها عن أنفسهم أمام الملك ضد أية اتهامات بالإهمال.

وفي حالة الطوارئ العسكرية كان هناك وسيلة أخرى للتواصل التي كانت تستخدم في المملكة التي كانت رسائل مملكة ماري تهتم بها. وهذا يشمل استعمال بُرج التحذير. وكان من الممكن وبواسطة استعمال سلسلة من النيران التي تطلق في الهواء الطلق، أن ترسل الرسائل بسرعة إلى جميع أنحاء البلاد. والصعوبة الوحيدة هي أنه ينبغي أن يكون واضحاً سلفاً ماذا تعني مثل هذه الإشارات وقد وجدت رسالة تُظهر أن ياسماح - حدد وهو نائب ملك ماري قد وقع في بعض الأخطاء فقد أطلق نظام الإنذار وجعله ينذر بغارة محلية، وهنا نرى أخاه الأكبر أشمي - داغان يكتب له ناصحاً له لكي يتخلص من مشكلته فيقول:

«إلى ياسماح حدد يقول أخوك أشمي - داغان إنه وبالنظر لأنك قد أشعلت نارين منفصلتين أثناء الليل، فإن جميع أهالي البلاد سوف يهتّون لمساعدتك لذلك، فينبغي عليك إرسال لوح مكتوب موجه إلى أهالي البلاد وأرسل هذه الألواح مع رسلك لإيصالها وسوف تقول لهم: لقد أتت جماعة من الأعداء وقاموا بغارة ضدي وضد بلادي ولهذا فقد أشعلت نارين، وليس هناك من حاجة أن تأتوا للمساعدة».

ولأجل غايات أمنية فقد أصبح لدى الوالي بعض الفرق العسكرية لمراقبة الأقنية والقيام بواجبات الشرطة. وكان هؤلاء الجنود أو على الأقل ضباطهم يحصلون على هبات من الأرض وكان هذا النوع من المعاملات معروفاً في الوقت الحاضر في بابل أكثر منه في ماري.

ليس هناك فروق واسعة في المبدأ تفصل النظام الإداري في بابل عن مثيله في ماري ونحن نعرف النظام الإداري في مملكة حمورابي ليس من شرائعه فحسب بل من وجود عدد كبير من الوثائق والمراسلات التي دارت ما بين الملك وموظفيه المحليين. وإن الاستنتاج الذي نراه من المصدر الأخير هو أن الإدارة في زمن حمورابي

كانت مركزية بشكل واسع وأنه وكما كان الحال في آشور في الألف الأول لم يكن ليغيب عن اهتمام الملك أية قضية مهما كانت صغيرة.

أما الأمراء العموريون الذين جمعوا أشلاء إمبراطورية الأسرة الثالثة في أور وممالك إيسين ولارسا ووضعوها تحت حكمهم، فإنهم، وفي أثناء هذا العمل، كانوا قادرين على السيطرة على أراضي أخرى كانت تحت سلطة المعبد وكان جزء من الأراضي الملكية يُعطى للرجال لقاء قيامهم ببعض الواجبات كخدمة الملك ولقد شرحت شرائع حمورابي عمليات بيع هذه الأراضي، وإن الموظفين الذين أشير إليهم في تلك القوانين والذين كانوا يمتلكون تلك الأراضي بهذه الطريقة يدعون الريدو Redu والبايرو Bairu واللابوتو Labuttu وهذه الاصطلاحات تدل على هيئة الموظفين العسكريين أو الشرطة الذين كانت ألقابهم تنحصر في رتبة الرقيب ثم العريف ثم الكولونيل ثم المساعد مع أن وظائف هؤلاء كانت أوسع مما هي عليه تلك الوظائف الآن. وبالإضافة إلى هؤلاء الرجال العسكريين من الواضح من بعض الرسائل أن عدداً لا بأس به من الرجال المحترفين والحرفيين كالتجار والكتبة والرعاة والجواهريين والحدادين والعرفاء كانوا يمتلكون الأرض بطرق مشابهة وهذا يتضح من الرسائل التي تشبه الرسالة الآتية:

يقول حمورابي إلى شماس هازير Shamash-Hasri: عند رؤيتك هذا اللوح بادر بتسليم (ببر) (Bur) واحد من الأرض إلى سن - موشتال Sin-Mushtal و(ببر) واحد إلى إيلي - إيدينام Ili-Idinam و(ببر) واحد إلى إيلي - اشميني Ili-Ishmeani وهم التجار الثلاثة المشهورون في أور وذلك بالإضافة إلى مصادر الصيانة القديمة أو الإقطاعيات.

إن كلمة مراكز الصيانة القديمة تعني الإقطاعيات ولقد وجدت سجلات تحدد الهبات والحقوق من هذا النوع وهذه قد حُفظت وأشير إليها في حالة وقوع خصام وكانت الهبات (حسب الفصل من الشرائع) تعطى بالوراثة من الأب إلى ابنه، وفيما يلي نجد حالة من هذا النوع:

يقول حمورابي لشماس هازير: أعط إلى ماناويروم **Muna wwirum** الركبو كإقطاعية ثلاث بيرات **Bur** من الأرض من أراضي ضيعة والده في منطقة دمتي - إيلي **Dimti-ili**.

ولقد كانت المنحة التي يقدمها الملك كإقطاعية تخضع لسلطة الوالي الذي كان مسؤولاً عن واجبات ثلاثة: الأمن، والأشغال العامة، والمواصلات، ومع أنه وبالنسبة لجميع تلك المسائل كان الوالي مقيداً بشدة بتعليمات الملك وأوامره وفي حالة تجرؤ الوالي على مخالفة أوامر الملك فإنه يتعرض للتوبيخ والتأنيب الحاد: وفي الرسالة التالية يُخبر حمورابي أحد الولاة: «في السنة الماضية أرسلت لك بعض الرماة لكي تنظر في أمر خلافاتهم بشأن إحدى الأراضي وما هي القصة أمامك منذ ثمانية أشهر ولم تفعل شيئاً لحل قضيتهم».

ويتبع ذلك أوامر مفصلة عن كيفية معالجة هذه المسألة ويختتم الملك هذه الرسالة بقوله «إذا لم يرض هؤلاء بسرعة فسوف لن أسامحك».

لقد كانت منطقة النفوذ الإداري للوالي مقسمة إلى أقسام يحكمها موظفون صغار وهناك اصطلاحان وهما باتوم **Patum** وإيرستوم **Irsitum** تدلان على المناطق من النوع التي كان يحكمها الموظفون الملكيون، ولكن مساحة المناطق المذكورة غير مؤكدة ومن الممكن أن تعني الباتوم مجمل المنطقة المحروثة والخاضعة لمدينة معينة بينما كانت إيرستوم تعني إحدى حارات المدينة.

الفترة الآشورية الجديدة

هناك بيتان من الشعر للشاعر الإنكليزي بايرون يقول فيهما:

لقد هجم الآشوريون وكأنهم الذئب الذي يهجم على قطيع المواشي
وكانت عرباتهم الحربية تلمع باللون الأرجواني والذهبي

هذه الأبيات لا تتضمن نظام الحكم العسكري الآشوري، فلم يكن الآشوريون يخرجون للنهب والسلب فحسب فالبلاد التي حكمها الآشوريون قد

خضعت لنظام إداري ناجح وبكفاءة مرموقة، والحقيقة أن نظام الحكم الآشوري كان يذكرنا بأنواع الحكم الموجودة الآن وإن الفكرة التي تقول إن الآشوريين كانوا قطعاناً من القتلة الذين يجوبون خلال الديار العزلاء وينسحبون تاركين الخراب، هذه الفكرة هي فكرة مغلوطة ومشوّهة ويجد المرء بعد الاطلاع على فحوص مفصلة أن حكم التوراة ضد الآشوريين يوصمهم بالبربرية أو حتى الخشونة في الإدارة والحكم. وبالنسبة إلى نبوءة النبي ناحوم بسقوط آشور فهو يعلن أن آشور قد حكم عليها بالإعدام. وذلك بسبب وجود عدد كبير من العاهرات ووجود السحر الأسود الذي يبيع الأمم خلال العُهر وبيع العائلات من خلال السحرة.

«لقد ضاعفتم عدد التجار عندكم ورفعتموهم إلى عنان السماء».

هذا وإن أي نقد أو إدانة للآشوريين لم تكن بسبب معاملتها السيئة لرعاياها أو العناصر المطلوبة بل بسبب عنجهيتها وتكبرها، عندما تدعي أنها تمارس أعمالها بتفويض من الآلهة. وبالنسبة للمؤرخ هوسيا Hosea فهو يقول إننا ينبغي أن ندين العبرانيين وليس الآشوريين وذلك لأنها كانت تعتمد على آشور بدلاً من الاعتماد على الله ويصِف أشعيا آشور بأنها سوط الله والعصا التي يعبر فيها الإله عن غضبه وأنها إحدى أدوات يهوه (إله اليهود) ويقول أشعيا إن آشور لم تعاقب بسبب استعمالها السيئ لقوتها ولكن بسبب فشلها بالاعتراف أن مصدر قوتها هي إرادة الله. ويتنبأ زيفانيا Ziphanea بسقوط آشور بشكل متوتر ليس بسبب غياب الشعور الإنساني لديها بل بسبب كبريائها.

«إن الإله سوف يمد يده نحو الشمال وضد الشمال ويخرب آشور وسوف يسبب الخراب لنينوى وسوف تصبح جافة كالصحراء. فهذه هي المدينة الفرحة التي كانت تعيش بشكل عابث وكانت تظن في قرارة نفسها أنها هي الموجودة فحسب وليس هناك أي أحد بجانبني أو مساوٍ لي».

ولا تشير الأفكار البابلية إلى العقاب الذي تستحقه آشور التي لا يعود سبب سقوطها إلى أي شكل من أشكال الظلم بل إلى ما كانت عليه من تكبر وهيمنة.

وأنها كانت تختلس القوى العائدة إلى الإله ، وبصورة خاصة عدم التقوى ويشير حزقيال بصورة جذابة إلى الإمبراطورية الآشورية.

«لقد كانت آشور شبيهة بشجرة الأرز في لبنان ذات الأغصان الجميلة الممتدة وهي ذات قامة عالية وكانت قمته واقعة فوق الأغصان السميكة، ولقد جعلت المياه هذه الشجرة عالية ولقد جعلها البحر العميق عالية بأنهارها التي تجري حول النباتات وقد أرسل أنهارها الصغيرة إلى جميع الأشجار في الحقل فقد كانت مسيطرة على جميع الأشجار. وكانت أغصانها متعددة وطويلة بسبب المياه العارمة ولقد عمدت جميع الطيور إلى بناء أعشاشها في أغصانها وتحت أغصانها أنجبت الحيوانات البرية صغارها وتحت ظلها قد سكنت جميع الأمم وكانت جذورها راقدة بجوار المياه. هكذا كانت آشور».

إن الذنب الذي قطعت بسببه تلك الشجرة العظيمة ، هو الكبرياء. ولكن حزقيال ليس لديه شعور بالانتقام بالنسبة لسقوط آشور فيضيف ما يلي:

«وهكذا يقول السيد الإله: إنه اليوم عندما سقطت آشور وذهبت إلى القبر كنت حزينا وبكيت فقد غطيت البحر لأجل آشور ومنعت الفيضانات وأوقفت المياه العاتية ولقد جعلت لبنان تلبس ملابس الحداد عليها ولقد أغمي على جميع الأشجار لأجل آشور».

ولكننا لا نستطيع أن ننكر أن جميع أساليب آشور الإدارية كانت قاسية وفظة ولكن لا ينبغي علينا أن نتغاضى عن الجانب الآخر من النظام. فقد كانت آشور مدينة بنجاحها لذلك النظام الإداري المتطور ولتلك العناية الفائقة التي بذلها الموظفون الذين كانوا يتابعون الموقف يوماً بعد يوم وحتى عند حكم آشور ناصر بعل الثاني (٨٨٣-٨٥٩ ق.م) لم تكن الأعمال الإدارية في البلاد المغلوبة أعمالاً مسيطرة وحاسمة ولكنها كانت تجري طبقاً لمبادئ معترف بها. ومنذ أيام تغلات بيلاسر الثالث وبعد حوالي مئة وأربعين يوماً وقعت الممالك العبرية تحت حكم الآشوريين وأصبحت تدور في الفلك الآشوري. وعندها أصبح من الممكن رؤية نماذج

محددة من الإدارة الإمبراطورية وكانت هذه النماذج عبارة عن تطورات طفيفة وفروق بالتفاصيل تحت حكم ملوك متتالين.

قلما تصبح الإدارة السياسية مسألة مُرضية، وقد حدثت هناك استثناءات وتجاوزات بالنسبة لأية مبادئ عامة، ولكن إذا تكلمنا بصفة عامة فقد كانت الأراضي التي يسيطر عليها الآشوريون محسوبة على وحدات من السكان مُتصلة بالحكومة المركزية الآشورية بثلاث حالات: أولاً كانت تلك الدويلات التي عمد حكامها بناءً على دوافع من العقلانية إلى جلب الجزية كعلامة على الموقف الودي الذي يعتمد على الظروف بحيث يصبح الموقف ما بين التحالف والتبعية. وقد كان حكام مثل هذه الدويلات يستلمون مقابل خضوعهم ضمانات آشورية تامة باحترام دولهم وذلك عكس الحالة في مصر، حيث كانت الحالة كما يصفها بعض القواد الآشوريين بكونها قسبة مكسورة تنغرز في كف الإنسان إذا مال وتؤذيه، وكانت الدويلات الصغيرة تنتهز الفرصة لتصبح تابعة لآشور. وبصورة عملية كان الوضع السياسي للدويلات يختلف ضمن حدود واسعة طبقاً للعوامل الجغرافية والتحالفات مع الدول الأقرب بصورة خاصة، البعد عن الجيوش والعساكر الآشورية، أو الموظفين الآشوريين، وفي بعض الحالات كانت آشور تضع موظفاً في تلك الدويلات لمراقبة الأحوال هناك.

وكانت الدويلات سواء بفعلها أو بفعل الضغط الآشوري تقع تحت شكل من أشكال السيطرة نظراً لأنه إذا قدمت الدولة التابعة فروض الطاعة ولكنها استتكت عن دفع الجزية السنوية فإن فشلها في دفع المستحقات كانت آشور تعتبره عملاً معادياً وإن هذا الملك مرشح لاستدعاء قوته الحربية لإجراء عمل عسكري. وكانت آشور منشغلة في أعمال أخرى لذلك فقد نجا هنا الملك التابع من إجراء أعمال تأديبية سريعة. ولكن وفي كثير من الحالات كانت إجابة آشور لمثل هذه الحالات عمل هجوم على أرض الملك المرتد باستخدام قوة صغيرة. مع سحب تلك القوة بعد ضم أملاك المرتد إلى أملاك دولة موالية أو ولاية موالية وكانوا يستبدلون الحاكم المرتد بحاكم موالٍ لآشور وحيثما يوجد حاكم قد عزلته مؤامرة داخلية

كانوا يرسلون هذا الحاكم ويعيدونه إلى السلطة لأنه كان موالياً لآشور أو يعيدون أحد أفراد عائلته. وعلى أي حال فإن الحاكم الذي تُعترف به آشور سوف يرتبط بعد أداء القسم أمام الآلهة العظام. بينما يُترك الموظف الآشوري الذي ربما كانت تسانده قوة عسكرية ضمن أراضيه بقصد مراقبة الحوادث المحلية والعلاقات الخارجية للدولة ولتأمين دفع الجزية وهذا يمثل العلاقات من الدرجة الثانية مع آشور.

لقد اعتبر الخروج عن الطاعة ومخالفة القَسَم جريمة ليس بالنسبة لملك آشور فحسب، بل بالنسبة للآلهة التي حدث أمامها القسم. وكان عقاب هذا الجرم الموت. ولم يكن هذا العقاب نتيجة للانتقام من الجاني أو لإنذار الآخرين فحسب، بل كان إرضاءً للآلهة التي إذا لم تعامل باحترام فإنها سوف تجلب إجراءات تأديبية إلهية، مثل الطاعون والطوفان والمجاعة والزلازل أو الظواهر الأخرى. التي تظهر غضب الإله. وليس من الصعب إيجاد حالات موازية لمثل هذه الحالات من إغضاب الآلهة في العهد القديم، فقد سرق (آشان) شيئاً من الغنائم المخصصة لإله القبيلة، عندها حُلّت الهزيمة فوراً بالعبرانيين ولم يعد النجاح إلا بعد أن اكتشف الآثم وعوقب بالإعدام. وبعد أن حنث يوناثان بالقسم حكم عليه أن يصوم بالنيابة عن جميع العبرانيين فقد واجه حكم الإعدام، ولم ينجُ إلا بعد أن قام بقيادة حملة رضي عنها الإله. وكان حكم الإعدام يستبدل أحياناً في مثل هذه الظروف بالتعذيب مع بعض الإجراءات الدينية وحتى السحرية، مثل سلخ الجلد أو الدفن في جدار أو سحب اللسان أو الحرق أو الخازوق وكانت هذه الأعمال فظيعة مما سبب حصول بعض حالات الغضب والكراهية ضد آشور من قبل المؤرخين. وهناك سببان آخران لغضب الشعوب والمؤرخين أحدهما تكويم رؤوس أو أجسام البشر المقتولين، والثاني حرق الأسرى، الأمر الذي ذكر في الحوليات الآشورية في كلمات كالآتية: لقد شكلت من جثثهم أعمدة وأما الشباب والشابات فقد أحرقتهم بالنار ومع أن العمل الأخير لم يكن جريمة ضد التعاليم الدينية، إلا أنه لم يكن جريمة بالنسبة للرجال الأحياء وفوق ذلك، فإنه ربما كان يوازي ما كان يحدث في القرن العشرين الميلادي. ويذكر سيرفيليب جيبس صورة فوتوغرافية لضابط تركي

جالس فوق كومة من الجماجم وهو يدخن سيجارة. وبالنسبة للحرق بالنار، فسواء كان يعني أن الأطفال كانوا يحرقون بالنار وهم أحياء فهو معرض للشك. فإذا كان الأمر كذلك فقد كان هذا عملاً دينياً، أو سحرياً موازياً لعمل قام به اليهود خلال فترة المملكة اليهودية.

ينبغي أن نتذكر أن تعذيب الرجال الأحياء (انظر لوحة ١٤٦أ) مع كونه عملاً يقال إنه قسم من معاملة الشعوب المغلوبة ككل. إلا أنه لم يؤثر إلا على عدد صغير من الناس لا يتجاوز الاثني عشر من الطبقة الحاكمة أما بقية أفراد الشعب فكانوا يغرمون أي تفرض عليهم غرامات ثم يتركون وشأنهم أو كانوا يهجرون (انظر اللوحة ٣٣أ و ٣٤) نظراً لأن الممالك المغلوبة كان ينبغي إعادة إسكانها وإعمارها من أمكنة أخرى ويعاد تنظيمها بشكل ولاية تحت الحكم الآشوري المباشر. وفوق ذلك فإنه لا ينبغي اعتبار الأعمال الآشورية على ضوء المثاليات المسيحية العليا والتي طالما نسيها المسيحيون في الحروب التي حدثت في القرن العشرين الميلادي ولكن بالمقارنة بالمقاييس المعاصرة للفترة التي جرت فيها هذه الأحداث. وهناك عدة حالات مأخوذة من سجلات حكام شعب الله المختار في نفس الفترة التي سوف توضح هذه الأمور فقد محا (باشا Baasha) عند توليه عرش العبرانيين من خليفة جيروبوام محا من الوجود وبموافقة أنبياء الإله يهوذا عائلة جيروبوام بأكملها. وكذلك فإن زمري بموافقة الأنبياء قام بنفس العمل بالنسبة لعائلة (باشا) عند اغتصابه العرش بدوره، وفي هذه القضية، ونظراً لأن زمري لم يحكم سوى سبعة أيام، إلا أن القاتل الملكي لم يُضَع أي وقت في التفكير بعمل يرضي به الرأي العام. وعندما أظهر أحد الملوك وهو الملك آهاب بعض الشهامة بالنسبة إلى عدو مهزوم فقد أنكر أحد الأنبياء عليه ذلك. وتروي إحدى القصص بكل ثقة مصير اثنين وأربعين من الأطفال الفقراء والذين لعنهم إيليشا وبالنسبة لقد أكلتهم الدُّببة. وسواء حدثت هذه الحوادث كما رويت أم لم تحدث فإن الأوساط الدينية كانت تشعر أن هذه الأشياء ينبغي أن تحدث وكانت العظات الأخلاقية مقبولة لدى المدارس الدينية ليس في رُمن إيليشا فحسب، بل بعد ذلك في زمن تأليف كتاب الملوك، وهناك ملك

العبرانية آخر وهو جيحو Jehu وبعد أن قضى على سبعين ولداً من أولاد آهاب وجميع أقاربه الباقين على قيد الحياة بالإضافة إلى اثنين وأربعين ولداً من أولاد أحازيا Ahaziah وعدد كبير من أتباع بعل الذين غررَ بهم وكانوا مسلمين وقد نال هذا الفعل الموافقة والاستحسان الحماسي من قبل المتنفذين من عبدة الإله يهوه. كمثال أخير من المفاهيم القديمة نجد مناحيم عندما استولى على بعض المقاطعات فقد بقر بطون كل النساء الحاملات دون أن يجلب على نفسه أية إدانة لهذا العمل الفظيع. مع أن مؤلفي كتب الملوك كانوا مستعدين لإدانته بسبب عجزه عن عمل قضايا تختص بالطقوس الدينية. وإذا حكمنا عن طريق المقاييس الأخلاقية التي قبلت تلك الحوادث المذكورة الفاضحة بأنها حوادث عادية ولها ما يبررها، عندها لا ينبغي علينا إيقاع اللوم على آشور بسبب بربريتها الزائدة عن اللزوم، وإذا أردنا أن نقارن تلك بشؤون الحرب المعاصرة فليس هناك في تاريخ آشور ما يتجاوز ما حدث في أوروبا من فظاعات وفي إفريقيا (السود والبيض) منذ عام ١٩٣٩م.

مع أن الحوليات الملكية للملوك الآشوريين تمثل أساس معرفتنا بالتاريخ الآشوري في الألف الأول ق.م، لكنها لا تقدم لنا سوى نتف متفرقة حول الآلية الإدارية التي كانت تعمل خلال الولايات الإمبراطورية ولحسن الحظ من الممكن أن نستخلص بعض المعلومات حول هذه القضية من مراجع عشوائية ومن المراسلات التي جرت بين الملك وحكام الولايات. هذا ولقد وُجد عدد كبير يقرب من ألفين من الرسائل حول نفس الموضوع في الحفريات التي جرت في العواصم الملكية القديمة في نينوى وكلخ وفي مدينة غوزانا على نهر الخابور. وإن الأكثرية العظمى من هذه الوثائق تأتي من بعض المحفوظات في العاصمتين الملكيتين الآشوريتين، حيث أن معظم هذه الرسائل قد كتبت إلى الملك ولم يكتبها الملك ولكن يمكن أن يفترض المرء أن هناك عدداً لا بأس به من الإجابات على هذه الرسائل تكمن ولا تزال تنتظر الاكتشاف وأمكنة لم تحصل فيها الحفريات في المدن التي لم تعرف هويتها بعد.

وتغطي هذه الرسائل سلسلة واسعة من المواضيع وتخدم بصفة عامة إظهار تلك الحقيقة التي مفادها أن الموظفين سواء الكبار أم الصغار كانوا يحكمون ولاياتهم

بنشاط ولم يكونوا مجرد كسبة للثروة من رعايا الملك عن طريق نظام جبي الضرائب بصورة غير مشروعة. وفي بعض الأحيان يظهر بعض الاهتمام غير المقصود بالشعب المحكوم. ومع أن ذلك كان يخدم المصالح أكثر من الإنسانية فهل من الممكن وجود ادعاء أفضل حالاً بالنسبة لنظرية حب الإنسانية الحديثة؟ وفي إحدى الحالات لقد استلم أحد الموظفين المدعو آشور - ماتكا - غور مسألة ملكية حول بعض الآراميين الذين كان هو المسؤول عن إعادة إسكانهم. وقد ذكر هذا الموظف في إجابته أنهم سوف يسيرون في الطريق وأنهم قد أعطوا المؤن الخاصة بهم والملابس والأحذية والزيت. ولكن الطعام والمعدات لم تكن الهوم الوحيدة للملك بالنسبة لهؤلاء إذ من الواضح أنه قد خطط لتأمين زوجات لهؤلاء. ولكن هذا المشروع لم يُلَقَّ نجاحاً سريعاً نظراً لأنه وفي رسالة أخرى ذكر آشور - ماتكا - غور أن بعض الاضطرابات قد حدثت وذلك لأن تقاليد الزواج عند الآراميين تختلف عن تلك التقاليد لدى السيدات، وهكذا قال: (وبالنسبة للآراميين الذين رغب الملك في تزويجهم فإن السيدات يقرنن إن الرجال الآراميين لا يرغبون في إعطائهم نقوداً وأنهن لا يرغبن في الزواج حتى يعطيهم هؤلاء النقود). ويبدو أن السيدات قد أصررن - وذلك طبقاً للمتطلبات العادية الموجودة في القوانين الآشورية - على أخذ النقود قبل الزواج وذلك كنوع من المهر الذي لم يرغب الآراميون في دفعه أو من الممكن أنهم كانوا غير قادرين على الدفع.

وكان حكم آشور - ماتكا - غور في القضية أن طلب السيدات ينبغي إجابته وأن الآراميين ينبغي أن يدفع لهم النقود الضرورية لتساعدهم على إرضاء السيدات. ولقد ذكرت مثل هذه التفاصيل دون شك ليس لتأكيد بعض الاعتبارات الإنسانية فحسب، بل للتأكيد على رسوخ المفاهيم لدى السكان الذين أعيد استقرارهم. ومع ذلك فإن الاهتمام بهذه التفاصيل لا بد وأنه صادف كثيراً من المصاعب.

وفي رسالة أخرى نجد موظفاً آخر وربما كان حاكم المدينة والولاية في كاكزو Kakzu في شرق دولة آشور قد أثهم أنه قد أسكن بعض المزارعين في أرض معرّضة للفيضانات ولذلك فقد سارع هذا الموظف للدفاع عن نفسه وقد كتب

يقول: «إن المحصول هنا هو بالحقيقة جيد جداً» ثم استمرّ في تبرير عمله بإعطاء بعض التفاصيل، والحقيقة أن القلق الذي بدا على الحكومة المركزية كان سببه إمكانية فقدان الدولة لبعض الواردات الجمركية، ولكن ومن وجهة نظر الفلاح العادي فإن النتيجة النهائية لاهتمام الحكومة المركزية بهذا النوع من التفاصيل هو تشجيع الإدارة النشيطة الفعالة وتحسين أحوال العمل.

وكانت الرسائل من أحد الموظفين المسؤولين في مدينة صور وصيدا ذات أهمية أيضاً. وقد ذكر الموظف واسمه كوردي- آشور - لاومور أن الملك قد أرسل تعليمات واضحة أن تعامل المدن المغلوبة بروح من التعاطف. وفي رسالة أخرى يذكر الموظف كيف أنه قد نفذ رغبات الملك. ويذكر أن موظفاً آشورياً (الذي من الممكن أن نؤمن أنه كان الحاكم العسكري الذي كان مسؤولاً عن العمليات في الوقت الذي سقطت فيها المدن قد قطع القناة التي كانت تحمل المياه إلى صيدا) ولكن كاتب هذه الرسالة يشير إلى أنه قد أصلح القناة وأعاد المياه إلى صيدا وقد ذكر هذا الحاكم في رسالته أنه قد نقض أحكام الحاكم سلفه وأعاد المياه إلى المدينة.

وفي كثير من هذه الرسائل التي يظهر أن كاتبها كان أحد الولاة وذلك لأن اسمه يتكرر في قائمة الليمو. وفي مثل هذه الحالات يمكن للمرء أن يرى المشاكل التي تواجه الحاكم من وجهة نظر محلية، ومن نصوص تاريخية، وهذا يصدق على حكام المناطق الواقعة في الحدود الشمالية للإمبراطورية الذين تحملوا عبء ذلك الضغط البربري القادم من الشمال والذي هدّد جميع مناطق العالم المتحضر لمدة قرن ونصف بعد حكم تغلات بيلاسر الثالث.

لقد كان أحد الولاة الآشوريين واسمه بيل بيهاتي Bel Pehati (والذي يعني سيد الولاية باللغة الأكادية) قد عُيّن للحكم المباشر في إحدى الولايات، ولقد اتخذ هذا الوالي حالة تشمل القيام بالواجبات المدنية والمالية والعسكرية والدينية. وكان مكان إقامته الرسمي في عاصمة المقاطعة يدعى القصر وقد ألحق به عدداً من الموظفين يشمل الكتبة والمراسلين والمسّاحين والمحاسبين والمتنبّئين والفلكيين والمشرفين على الري، فضلاً عن المساعدين العسكريين والضباط الذين يقودون

العساكر عند اللزوم وهم تحت تصرف الوالي، ولا بد أنه كان هناك بعض المترجمين الحاضرين بين بطانة الوالي، ولا شك أنه وأثناء حصار أورشليم قد كان هناك مترجم للغة العبرية تحت تصرف القائد الآشوري العام ما لم يكن باستطاعة هذا القائد نفسه التكلم باللغة العبرية.

ولقد كانت تختلف أهمية الولايات المختلفة بشكل كبير وكذلك وضع الوالي فلقد كانت بعض الولايات وخاصة الولايات القديمة من مسؤولية بعض موظفي الدولة الكبار الذين كانوا يتركون الولاية بشكل دوري ويضعون نواباً عنهم نظراً لانشغالهم في مهمة نصيحة الملك أو القيام بحملة عسكرية، وكانت الولايات الأخرى الأكثر حداثة يحكمها ولاة أقل مرتبة ولم يكن هناك تفريق ظاهر بين الولايات مؤسس على الأفضلية، وقد كان هناك اصطلاحان وهما ناغو Nagu ومعناه الجزيرة وبيها تو Pihatu (ومعناه المسؤولية) ليطلقا على الإقليم الذي أوكل به الوالي ولكن لا يظهر أنها تشير إلى وجود فروق في حالة الولاة، بل إن اللقب الأول ربما يشير إلى الوضع الجغرافي الطبيعي مثلاً وادي نهر محاط بالتلال بينما اللقب الثاني ربما كان يمثل منطقة مقسمة طبقاً لبعض الاعتبارات السياسية.

وكانت الولاية الآشورية تنقسم إلى أقسام صغيرة ثانوية تدعى كانو Qannu (ربما كان معناها الحريف خاتم) وكان كل قسم يرتكز على إحدى البلدات الكبيرة في الولاية ويحكمه موظف يدعى راب الانى Rab Alani (رئيس البلدة) وكان لدى هذا قوة عسكرية (كالوالي) تحت تصرفه. وكما سوف نرى فيما بعد وفي بعض الحالات وخصوصاً داخل بلاد آشور الأصلية كما في بابل، فقد احتفظت الإداريات البلدية في المدن الكبرى ببعض من مظاهر الحكم الذاتي الذي كان يمنحه الملك مقابل دعمه في حالة حدوث أزمات داخلية وبصورة خاصة حالات العصيان أو الاختلاف على وراثة العرش وفي مثل تلك الحالات فإن سلطة الراب ألانى Rab Alani المحلية لا ينبغي أن تمتد إلى المدينة الواقعة في وسط الكانو Qanu ومع ذلك، فإن وجود ممثل للحكومة المركزية الذي تدعمه العساكر في المنطقة الواقعة حول المدينة لاشك أنه كان يخدم لتذكير أي إدارة تبغي المناورة أن

من الحكمة أن تكون معتدلة في متطلباتها من الملك. وكانت إحدى وظائف الراب ألاني هي جباية الضرائب التي كانت تجبى بشكل سلّغ وليس نقداً وتقدم هذه السلع إلى مخازن الحكومة المركزية. وفي حالة التقصير كان يتعرّض للمسائلة الملكية فوراً. وفي إحدى الحالات النموذجية فقد أرسل مفتش لفحص بعض الأمور الغامضة في بابل ولكي يقدم تقريره عن وجود بعض النقائص. وظهر أنه قد اكتفى واقتنع أن الراب ألاني لم يكن هو المذنب وكتب إلى الملك مفسراً أسباب الخلل. وقد قال إن الحبوب المفقودة لم يكن بالإمكان نقلها إلى سيبار Sippar (حيث كان المخزن الملكي) قبل فتح القناة المحلية. وقد قدّم هذا الكاتب لسيده الملك تأكيداً أن العمل في إنجاز القناة يجري على قدم وساق وبالسّعة الممكنة.

وكان الراب ألاني مسؤولاً عن تأمين النظام خلال المنطقة الداخلة تحت صلاحياته، وكان يحدث أحياناً في بعض المناسبات أن يعتمد الأمن في الإمبراطورية على اتخاذ بعض المواقف التي تقضي باستخدام القوة العسكرية في وجه بعض الجنود الأعداء وحركاتهم على الحدود، وهناك عدة مراجع في المحفوظات الملكية تشير إلى مثل هذه الحالات، وهناك حالة خاصة نموذجية تشير إلى حدوث صدام في الحدود الأورارتية إلى الشمال الشرقي من آشور علّق عليه الحاكم المحلي بقوله:

لقد أرسلت بعض الفرق العسكرية مع الراب ألاني وكانوا يسيرون مصطفين في مشية عسكرية للاستعداد للمعركة ولقد جرح الراب ألاني ومعه تسعة من رجاله بطلقات السهام ولقد قتل اثنان من جنود العدو وجرح ثلاثة.

لقد كان هناك نظام بديع وفعال للمواصلات وذلك لتأمين أمن الإمبراطورية، وتظهر الرسائل التي أشرنا إليها أن الولايات كانت على اتصال يومي مع الحكومة المركزية وكان ضباط الراب ألاني على اتصال وثيق مع حكام ولاياتهم وعند الضرورة مع الحكومة المركزية أيضاً كانت المواصلات قائمة على المراسلين الذين كانوا يتألفون من أربع أو خمس فئات ومع أنه ليس من الواضح بعد كيف كان وضعهم. وكان الأسلوب العادي للتواصل مع الحكومة المركزية يتم عن طريق

موظف يدعى مار شيبيري Mar Shipri (ابن الرسالة) الذي كان يتجول على طول الطرق الملكية. وهذه الطرق الملكية كانت تُولف شرابين الإمبراطورية ومع أن هذه الطرق كانت غير معبدة كالطرق الرومانية مثلاً إلا أنها كانت بالحقيقة جيدة بشكل كاف لتستخدم كحدود بين الولايات وجاهزة لتستقبل الجيوش المترافقة مع العربات. ولقد وجدت طرق معبّدة بالحجارة بشكل جيد ولكن هذه كانت منحصرة بالشوارع في المدن الكبيرة أو الطرق الموصلة إليها. وكان هناك أكثر من مقامة ضمن رحلة يوم واحد (حوالي عشرين أو ثلاثين ميلاً) وكانت هذه المراكز مجهزة بالفرق العسكرية الحكومية وتحتوي على غيار من الخيول أو البغال لاستعمال المراسلين في المرحلة التالية لرحلاتهم مع وجود مخافر للجنود. وكان المار شيبيري يسافر ممتطياً سهوة جواده من مركز إلى مركز، ومعه بعض الحراس من الجنود حاملاً بعض الألواح التي تحتوي رسائل الوالي أو أجوبة الملك. وكانت المراكز المزوّدة بالحيوانات منحصرة في بعض الطرق فحسب وذلك للتأكيد أن كل مركز لديه من الحيوانات ما يكفي وكان هذا يؤدي أحياناً لحدوث احتكاكات وتصادمات. فقد عرف عن وجود أكثر من رسالة تحتوي على شكوى مقدّمة إلى الملك من هيئة موظفي أحد المراكز البريدية وهي تذكر أن أحد الموظفين الكبار قد ادّعى بحقه باستخدام الحيوان الباقي الأخير في طريق غير رسمية وهذا كان يؤدي إلى اختلال في نظام المواصلات كما ادّعى أحد الموظفين الغاضبين واعترف بذلك وعندما أمسك به وهو في هذه المحنة قال للملك مُفسّراً:

إن سيدي الملك يعرف أنه ليس هناك من مركز للبريد يوصل إلى شيبيريشو Shiabirishu وأن الحيوانات التي تذهب هناك لا تعود.

وهكذا من الممكن للمرء أن يعلم أن النظام الفارسي المشهور للبريد الذي كان يعمل خلال الإمبراطورية الفارسية لم يكن اختراعاً فارسياً بل كان تطويراً لنظام كان متبعاً قبل بضعة قرون من قبل الآشوريين.

ولم يكن النظام العادي للمواصلات الإمبراطورية المذكورة أعلاه مناسباً للحاجة في جميع الظروف وهكذا وفي إحدى المناسبات وفي الولايات البعيدة

الجبليّة كان سقوط الأمطار الغزيرة والثلوج يؤخّر الرسائل العادية للمواصلات ولكن كان من الواجب أن تصل الرسائل إلى البلاط الملكي. ونحن نعلم ما كان يحدث في مثل هذه الأحوال من رسالة أرسلها موظف يدعى دور - آشور - Ashur وكان حاكم ولاية توشكخان Tushkhan وهي واقعة في جبال جنوب شرق تركيا ويلاحظ دور - آشور في رسالته إلى الملك ما يلي: ربما أن الملك سوف يقول لماذا لم ترسل... بواسطة مار شبري Mar Shipri وأقول إن الثلج كان كثيفاً لذلك أرسلت أحد العدّائين مع الرسالة. ومن الممكن أن يستنتج المرء أن العداء كان من سكان الجبال المهرة والذي يستطيع أن يجد طريقه فوق أراضٍ لا تستطيع الخيول سلوكها. وهناك حالة أخرى كان استعمال الـ مار شبري غير عملي. وقد حصلت عندما أتت الأخبار عن اعتزام الملك والوالي السفر في هذه الطريق. وفي مثل هذه الحالة كانت العادة استخدام مبعوث خاص يحمل رسالة تعريف مصادق عليها بوجود ختم الوالي. وكانت أوراق اعتماد هذا المبعوث موجودة وحاضرة لذلك فقد كان بإمكانه المرور ومعه رسالته السرية بمنتهى السريّة. وكان لدى الملك عدد من مثل هؤلاء الوكلاء يدعون (كوريوتي Qurbuti) (الأصدقاء المقربون) وهم يسافرون لقضاء المهمات وعندما كانت تقدم شكوى ضد أحد الموظفين الكبار كان أحد هؤلاء هو الذي يُرسل للفحص والتحري ثم يرسل تقريره إلى الملك. وحتى الوالي كان معرّضاً لزيارة وتفتيش من هذا النوع يقوم به وكيل الملك السري. لأن مثل هذا الموظف لا يجوز أن يترك حرّاً التصرف في أرضه. ولم يكن زمام المبادرة التي يسمح له بممارستها لها حدود فحسب، بل إنه وفي كثير من الحالات كان الوالي يسأل عن التعليمات الواردة من العاصمة ليس حول السياسة العامة فحسب، بل عن قضايا تبدو أنها ذات تفاصيل لا أهمية لها. ولكن وأحياناً وفي حالة كون أحد الحكام تابعاً لحاكم ولاية مجاورة، بينما كانت الشكاوى ضد الولاة لا تصل إلى الملك لكي يفحصها ويحقق بها. ولكن من يجرؤ على انتقاد الوالي؟ هذا ويبدو أن مثل هذه الشكاوى ضد الولاة، تأتي إما من والٍ آخر يشعر أن الوالي المشار إليه يعتدي على صلاحياته، أو من مواطن عادي وربما لم يكن مواطناً آشورياً قد شعر أنه قد عومل معاملة سيئة لذلك فهو يلجأ إلى الملك لإنصافه...

وهكذا فإن لدينا رسالة من شخص يدعى مردوخ - شم - يوشور قد طلب أن ينصفه الملك نظراً لأن سلف الملك قد وهبه ضيعة صغيرة بشكل إقطاعية، وأن والي (بارهازي) قد استولى على تلك الضيعة ظلماً وعدواناً مع أن مردوخ - شم - يوشور لم يتأخر عن أداء واجباته الإقطاعية وهو يقول:

«إلى سيدي الملك من خادمك مردوخ - شم - يوشور الذي يرجو لك دوام الصحة وأن يباركك الإله نابو والإله مردوخ يا سيدي، وأقول إن والدكم قد وهبني حقلاً مساحة عشرة (هومات) من أراضي منطقة هالاهي Halahi وقد مضى علي أربعة عشر عاماً وأنا أتمتع باستعمال ذلك الحقل ولم يتعرض أي إنسان لي. والآن لقد أتى الوالي وأساء معاملته الفلاح المستأجر ونهب بيته وأخذ منه الحقل. وإن سيدي الملك يعلم أنني مالك إقطاعي وأنني في خدمة سيدي الملك وأرجو من سيدي الملك أن يحكم في قضيتي قبل أن أموت جوعاً».

ولا نعلم أن هذا الرجل قد أُصِف بل لا نعلم إذا كانت شكوى هذا الرجل قد وصلت إلى الملك أصلاً، إذ لا شك أن هيئة الموظفين كانت في كثير من الأحوال تحول دون وصول الشكوى إلى الملك. ولكن وجود مثل هذه الشكوى في المحفوظات الملكية، يدلُّ أن بعض هذه الشكاوى كانت تصل إلى الملك. لقد كانت بعض المدن الكبيرة لا تزال تتمتع حتى وفي أوج القوة الآشورية الإمبراطورية بقسط لا بأس به من الحكم الذاتي الذي كان الملك يحاول كبه أحياناً، ولكنه كان أحياناً يتم الاعتراف به. هذا وإن الأسلوب الذي نمت به تلك الحقوق (وفي هذه الحالة خارج أراضي آشور الأصلية) يظهر من فحوى تلك الرسائل التي أرسلت إلى الملك تغلات بيلاسر الثالث عام ٧٢١ ق.م. فقد وُجد كاتبها الرسائل وهما موظفان في بابل في حالة صعبة جداً. فقد كان أمامهما حالة من العصيان وكانت العاصمة بابل تحت سيطرة العصاة. ولم يكن هناك قوات آشورية في متناول اليد. وفي إحدى هذه الرسائل يرويان للملك الإجراءات التي اتخذها. فلقد وقفوا خارج سور المدينة وقاما بمحاولة للتفاوض مع البابليين في الداخل. فقد حاولا إحداث شرخ ما بين زعماء المتمردين الكلدانيين وأهالي بابل الوطنيين وهذا الوضع يشبه تلك المفاوضات

التي دارت ما بين راب - شاكح Rab-shakeh وسكان أورشليم. ولقد صاح الموظفان قائلين: «لماذا تظهرون العداء لنا على حسابهم؟ تصوروا أن أهل بابل يظهرون الولاء لرجال القبائل؟» وبعد ذلك أضافا قائلين «لقد حفظت امتيازات مدينتكم في عهود ومواثيق» وهذا يدل أن آشور كانت مقابل مساعدتهم تعترف بجميع حقوقهم المحلية التقليدية. تصف رسالة أخرى مفاوضات مشابهة في مكان آخر بخصوص نفس تلك الأزمة، وهنا نرى أن الكاتب قد وعد سكان المدينة الرئيسية في التمرد «إنني سوف أعفيكم من الخدمة الإجبارية والجزية بالنسبة لأي شخص أرامي يغادر هذا التحالف والتمرد».

وكان الحكم داخل المدن القديمة محصوراً بأيدي الشيوخ وكبار السن. وكان يرأس هؤلاء الهازانو Hazannu وهو موظف يقابل لقبه لقب المحافظ. ومع أنه وفي آشور كان هذا المنصب منصباً دينياً أكثر منه منصباً مدنياً، وكان الهازانو بالإضافة إلى الشيوخ مصدر إزعاج للملك، وهذا ربما عبّر عنه تغيير العاصمة وربما كان سبباً في وجود بعض المدن الكبرى التي كانت مرتبطة بهازانو آخر تابع لموظف آخر يحمل لقب «الرجل الذي يحكم المدينة» ولكن هذه الوظيفة لم تكن قديمة قدم وظيفة الهازانو التي ثبت وجودها منذ بداية الألف الثاني ق.م. ولم تحمل هذه الوظيفة الأهمية التي يتمتع بها الهازانو بالنسبة إلى القدم وبالنسبة للطلقوس الدينية. ومن الممكن أن تكون هذه الوظيفة من عمل وخلق ملوك آشور الذين كانوا يقصدون أن يصبح هذا الموظف مقابلاً للهازانو وأن يكون بمقدوره تأمين المصالح الملكية داخل المدينة، ولقد استعملت وسائل مشابهة يُقصد بها تأمين بعض السلطة الملكية ضمن الأوساط الدينية في المعبد وذلك في بابل بعد وقت قصير. وكما لاحظنا فقد أعطى عدة ملوك بعض الامتيازات بالنسبة للإعفاء من الضرائب وإيجاد بعض البراءات أو العقود وكانت هذه تقدم للأشخاص الذين كانوا يدعمون الملك ويؤيدونه وكانت تلك الامتيازات ربما أخرت الحكام القادمين إلى الحكم، ومع ذلك وبالعكس الحالة في بابل، حيث كانت أراضي المدينة ممتدة على مساحة ثلاثين أو حتى خمسين ميلاً عن المدينة نفسها، فقد كانت الحدود القانونية لأي

مدينة آشورية محدّدة ولم تمتد سلطة الهازانو لتصل إلى ما وراء أسوار المدينة. وهكذا وفي داخل آشور وفي آخر محاولة تقوم بها السلطة المركزية لإرهاب أية مدينة متمرّدة عن طريق وضع الفرق العسكرية في الكانو المحيط بها وعند الضرورة عن طريق التدخّل بالتجارة التي كانت قوام حياة تلك المدن. ولقد كشفت الحالات التي حدثت فيها هذه الظواهر. ففي إحدى الرسائل يكتب الهازانو من آشور إلى الملك يشكو أن هناك شيخين من قبيلة إيتو Itu قد نصبا الخيام ومعهما رجالهما أمام بوابة مدينة آشور وكانوا يتدخلون بالشؤون العادية في المدينة:

«إلى الملك سيدنا. من خادمك موتاكيل - آشور الكاهن المساعد ومن خادمك عشتار - نا - إيد / الهازانو نحن نتمنى أن يكون سيدنا بصحة جيدة، ونتمنى أن يبارك الإله آشور ومعبد إيشارا Esharra سيدنا الملك... إن بيبيا Bibiya عريف شعب غيتو وتاروتيو عريف شعب إيتو أيضاً هما كلاهما يتجولان في كاتو آشور أمام البوابة الكبرى وهما يأكلان ويشريان الخمر بعضهم مع بعض. وهما يسدان المخرج المختص بمدينة آشور وعندما قمت بالاحتجاج اعتقالا الموظفين الذين يخضعون لي وإنني أشعر بالعجز تجاه هؤلاء».

والآن لقد كانت المدينة آشور وهي مستوطنة قديمة ذات امتيازات خاصّة موثّقة بينما كان الجنود من إيتو وكما نعلم من مراجع متعددة في رسائل أخرى ما هم إلا مجموعات قبلية استخدمها الملك بصورة خاصة بشكل شرطة لمعالجة سكان المدن المزعجين، ولذلك فلا يجوز اعتبار الهازانو غيبياً بحيث يفترض أن شيوخ الإيتو قد نصبوا الخيام في تلك البقعة غير المناسبة وذلك عن طريق المصادفة.

لم تقدّم المدن التي انضمت حديثاً إلى الأراضي الآشورية عن طريق الفتوحات العسكرية نفس المصاعب أمام الحكومة المركزية كما كان يفعل سكان المدن من أصول قديمة. وكانت العادة أن يُثبّت الحكام الذين قدّموا خضوعهم بعد مقاومة مسلّحة، في مراكزهم القديمة بصفتهم عملاء لآشور وأطلق عليهم لقب «سيد المدينة» وكانت واجبات هؤلاء ومن وجهة نظر آشور هي المختصة بجمع الجزية التي تعهد أهل المدينة دفعها. وبالإضافة إلى ذلك كان الواحد من هؤلاء مسؤولاً عن

تأمين النظام خلال المنطقة وهكذا فقد وضعت تحت تصرفه حامية عسكرية للمساعدة. وهذا العمل، مع أننا لا نعرف حتى بدأ الجيش الآشوري يمارس السيطرة على الحامية الأمر الذي كان من اختصاص الموظفين العسكريين. وعلى العموم وعلى فرض انهيار هذا الحكم الذاتي نتيجة لثورة المواطنين أو عدم موثوقية «سيد المدينة» عندها تصبح المدينة تحت السيطرة المباشرة للحاكم في الولاية التي تقع فيها تلك المدينة. وفي بضعة حالات يبدو أن المدن من هذا النوع كانت توضع تحت حكم «الرجل الحاكم للمدينة» وهو موظف آشوري متميز عن «سيد المدينة» وكان مسؤولاً بصفة مباشرة أمام الملك دون الرجوع إلى الحاكم المحلي.

كان هناك ثلاث وظائف رئيسية ملقاة على عواتق الموظفين في الإدارة الآشورية. وهي تأمين المواصلات وجباية الضرائب المطلوبة. وحفظ النظام. ولقد ذكرنا وصفاً لنظام المواصلات، مع أننا لم نحصل على بعض التفاصيل إلا من الوثائق الآشورية. وبالنسبة للضرائب فقد استحوذت على اهتمام خاص من مراجع العهد القديم في التوراة وكذلك في مصادر السيادة الآشورية وفي الحوليات الآشورية الملكية. مع أنه ينبغي الإشارة إلى أن قوائم مستحقات الجزية التي فرضها الملوك الآشوريون وسجلوها في نقوشهم تقدم لنا في عدة حالات صورة مُشوَّهة عن أعباء الضرائب الملقة على عاتق المواطن العادي في الإمبراطورية الآشورية، وهناك عدة أسباب توجب هذا: أولاً- وفي بعض الحالات كانت الأرقام قد تعرَّضت للمبالغة وذلك لمصلحة الهيئة الملكية. ثانياً- لم يُلاحظ وجود أية علاقات تدل على حجم وثروة السكان الذين كانت تجمع منهم الضرائب. وثالثاً- إن البضائع المشار إليها لم تكن ذات صفة الجزية بل كانت بالأحرى ذات صفة الغنائم الحربية. التي مع أنها كانت عبئاً ثقيلاً مرفوضاً واقعاً على كواهل الشعوب المحكومة ويمكننا رؤية الأعباء الحقيقية للضرائب ضمن منظور أفضل وذلك بمقارنة المطالب الآشورية من الرعايا مع مطالب مشابهة لدى حكام آخرين عاشوا في العالم القديم. ويعتبر العهد القديم في التوراة المصدر الوحيد الذي من الممكن الوصول إليه في هذا المجال.

وهناك عدد من دفعات الجزية يشار إليها في سجلات العهد القديم ومعظمها تعود إلى عهد الملك سليمان وربما كانت أرقاماً مضخمة. والحقيقة أن رقم ستمائة وست وستون مثقالاً من الذهب الذي كان مجموع الواردات المالية في عهد سليمان، إنما يظهر وكأنه رقم مثالي وليس من الواضح أن هذا الرقم هو رقم حقيقي معتمد عليه، إلا أنه قد ذكر لتمجيد عهد سليمان وليس له أية علاقة بالحقيقة بل هو رقم يدل على الدرجة القصوى. ومن الممكن أن يكون هذا الرقم يمثل أرباح حملة بحرية إلى أوفير وهي عبارة عن أربعمائة وعشرين مثقالاً ينبغي أن توزع على ثلاث سنوات أو ربما كانت إحدى الدفعات التي تبلغ مئة وعشرين مثقالاً أخذت من حيرام ملك صور أو من ملكة سبأ وهناك حقيقة مناقضة لهذه الفرضية وهي أن الرواية التوراتية تذكر أن الستمائة والست والستون مثقالاً وهي المدخول السنوي المالي لدى الملك سليمان بالإضافة إلى الأموال التي كان يجنيها من التجار ومن تجار التوابل ومن ملوك بلاد العرب ومن حكام البلاد. وهكذا يُضطر الكاتب في هذه الأيام إلى قبول الأرقام التوراتية بصفتها الترتيب الصحيح حتى ولو كانت تمثل الدرجة القصوى التي قلما توصل إليها أحد. وإنه من الممتع أن نُقدّر ما يمكن لهذا أن يُقدر ما يسببه هذا من عبء على كاهل العبرانيين العادي، فقد كانت الموارد العبرانية المالية تأتي من تجارة الرقيق نظراً لأن الشواهد التوراتية تشير إلى أن سليمان قد حصل على العربات والخيول من مصر مقابل العبيد العبرانيين بينما أنتجت فلسطين قديماً سلعاً قليلة من هذا النوع عدا النحاس من منطقة سيناء وهو الذي كان مناسباً للتصدير. أما بقايا الموارد المالية فقد كانت تأتي من عمل السُخرة. ومن الضرائب المباشرة، ومن الخطر أن نحاول ذكر تقدير دقيق عن حجم عدد السكان الذين وقع عليهم عبء هذه الإجراءات، لكن هناك دلالات عن كميات الطعام التي استعملت في الأعياد التي كانت تدوم مدة أسبوع وقد أقيم هذا العيد بمناسبة بناء آشور ناصر بعل لعاصمته الجديدة كالج. وتقدر النقوش الآشورية عدد المواشي التي استهلك في ذلك العيد بمقدار ٧٠,٠٠٠ مما يدل على أن نحو ٧٠٠,٠٠٠ قد شاركوا في ذلك العيد وقد قدرّت دفعات المملكة الشمالية في العبرانيين للملك تغلات بيلاسر الثالث بمقدار ألف مثقال من الذهب. وهذا يعني حوالي (ماين) واحد

وربع من الفضة عن كل عائلة. وحتى ولو اعتبرنا الأرقام الذي ذكرت عن موارد سليمان المالية كانت أرقاماً ضخمة وفيها مبالغة أو إذا اعتبرنا أنه وفي أثناء حكم سليمان كان الذهب أقل قيمة مما أصبح عليه في المستقبل بالنسبة للفضة فإن قيمة تلك الموارد المالية محسوبة بالفضة ينبغي قسمتها على ثلاثة وذلك بالنسبة لما كان يجنيه ملوك آشور. وهناك حقائق أخرى تشير إلى الاستنتاج العام الذي مفاده أن عبء الضرائب الآشورية على الشعب الفلسطيني أقل من متطلبات الملك سليمان. فقد كان عبء الضرائب في زمن سليمان ثقيلًا جداً بحيث أنه وبعد وفاته طلب سكان الجزء الشمالي من خليفته إنقاص عبء الضرائب عنهم. وعندما رُفض طلبهم قاموا بالعصيان بينما كانت الشروط التي عرضها القائد الآشوري الذي حاصر أورشليم في زمن حزقيال شروطاً مغرية بحيث أن عمدت السلطات العبرانية إلى إخفاء ذلك العرض عن الشعب.

وكانت الضرائب الحقيقية تشتمل على عدة أنواع. فإذا أظهر الشائرون خضوعهم بعد قيام آشور بعمليات عسكرية فقد كان يطلب منهم دفع دفعة تدعى تامارتو Tamartu والتي كانت نوعاً من الغرامة الحربية. وهناك وصف للهدايا التي قُدِّمت لملك آشور من قبل حاكم موالٍ كان قد ساعده الآشوريون في حادث عصيان أو هجوم أجنبي عليه. وكانت هاتان الدفعتان تمثلان دفعات فريدة نُفذت في مناسبات خاصة إذ كان هناك بالإضافة إلى ذلك الجزية المفروضة (الماناتو الآشورية) وكانت عبارة عن دفعة منتظمة ثابتة كان من المنتظر أن ترسلها الدولة التابعة لآشور إلى العاصمة سنوياً، وبالإضافة إلى الجزية المدفوعة من الدويلات المغلوبة والدويلات الموالية كان هناك ضرائب يدفعها الأفراد وهي المتعلقة بتأجير الأراضي فقد كانت جميع الأراضي في آشور مُلكاً للملك نظرياً. فكان الملك يهب كثيراً من الأراضي لرجال الجيش وبعض أفراد الموظفين المدنيين، إما بشكل مكافآت لقاء خدمات مخلصة أو لقاء القيام بواجبات خاصة. وقد كان بعض المقرئين من الشعب يمنحون إعفاءات من بعض المستحقات وهي مثبتة في وثائق وفيما يلي مثل من هذه الوثائق:

«أنا آشور بانيبال الملك العظيم، الملك القوي ملك العالم المتحضر في آشور ملك الأركان الأربعة من المعمورة والعامل الأكبر للخير، ملك العدالة، عاشق الحق، وهو الذي يسبب الازدهار لشعبه وهو الذي يطلب من موظفيه الذين يقفون أمامه أن يقفوا باحترام وينفذوا أوامره الملكية.

أما بالنسبة لبولتا وهو الموظف الكبير لدى آشور بانيبال ملك آشور، فهو رجل ذكي وحسن التصرف وقلبه مخلص لسيده وقد وقف أمامي بكل احترام وقد تصرف بكل كرامة في قصري وقد أشرف على حرسى الملكي.

وبعد التفكير وأخذ الرأي فقد قررت وأعلنت أن الحقول والبساتين والأشخاص فيها التي أصبحت من أملاكه وتحت حمايتي ولقد كتبت هذا ومهرته بختمي الملكي وسلمت الأمر إلى Bolta الموظف الكبير وأن لا تحبس أية ضرائب على تلك الأراضي وتلك البساتين ولا يجوز أخذ قشة منها وكذلك من أنسال المواشي ولا ينبغي أن تدفع عنها ملتزمات المعابد أو خدمات الجيش فهي مُعفاة من جميع الضرائب».

ومن وثائق من هذا النوع تستطيع أن نكوّن قائمة كاملة تمثل الدفعات المستحقة على مالك الأرض وكانت هذه تشمل ٢٥٪ ضرائب على الحبوب و ١٠٪ ضرائب على التبن وضريبة (غير مؤكدة في الوقت الحاضر) على المواشي فضلاً عن الضرائب على النقود المدفوعة إلى المعبد وكان مالك الأرض معرضاً لدفع غرامات عن أي محصول لديه ينقل بواسطة المياه.

وكانت المسؤولية الثانية الرئيسية المطلوبة من الموظفين الآشوريين هي حفظ النظام العام وهي موضوع لا يُعرف عنه إلا القليل وذلك نظراً لأنه ليس من الضروري أن نذكر غياب الشرق (بالمعنى الأوروبي الحديث) مع أنه كان هناك نوع من المراقبة لردع حدوث الجرائم والفوضى وذلك ضمن حدود المدن البابلية وأيضاً في آشور وقد كانت الاضطرابات الخطيرة تعالج من قِبَل فرع خاص من فروع الجيش وشأنها شأن جميع الجيوش حتى زمن اليونان فقد نظم الكثير من الجيش الآشوري

على أسس قبلية فقد كانت إحدى القبائل مثلاً الإيتو Ittu تُجلب عادة إلى داخل المدينة لمعالجة الاضطرابات الخطيرة ولقد ذكرت هذه الفرق العسكرية بشكل إجراءات احتياطية بالنسبة إلى آشور بينما هناك رسالة رسمية تذكر إحدى المناسبات التي استعملت فيها تلك الفرق العسكرية في صيدا حيث قام المواطنون بالاضطرابات احتجاجاً على ضريبة فرضت على الأخشاب التي اعتادوا أن يقطعوها من جبال لبنان وفي أثناء هذا الصخب قتلوا جابي الضرائب.

ويجدر بنا هنا أن نذكر كلمة حول تنظيم الجيش الآشوري فقد كان كل رجل قادر من الممكن أن يُستدعى لحمل السلاح، إذا أعلن الإله الوطني الحرب أثناء الاحتفال بعيد رأس السنة الجديدة. وبصورة عملية كان الكثير من المواطنين الأغنياء يشتررون الإعفاء من حمل الأسلحة الحربية. وبالإضافة إلى الميليشيا الوطنية.

هناك جيش مرابط يشمل الفرق العسكرية المناهضة للشورات والحراس الملكيين والنبلاء الصغار الذين كان لهم امتياز السير بجانب عرية الملك، وكانت الالتزامات بدعم الميليشيات غير محصورة بآشور بل بالولايات وكانت هذه الفرق تنظم طبقاً للجنسيات. ومن الجهة الأخرى كان الجيش الآشوري منظماً بشكل متخصص بكل وحدات من العريات الحربية، ثم الفرسان (انظر اللوحة ٤٧) ثم رماة السهام ثم الفرق العاصفة والمهندسين وما يقابله اليوم اسم فرق الخدمات. وكان حجم مثل هذه الوحدات والجيش بشكل عام غير معروف بالضبط، وقد كانت التقديرات الحديثة تذكر أن عدده كان يتراوح بين مائة ألف أو مئتي ألف جندي ولكن من الممكن الحصول على أرقام دقيقة إذا استطعنا فحص جميع قوائم الإحصاءات الرسمية الموجودة في المتاحف العامة في العالم وكانت هذه القوائم متوفرة. وهذه القوائم تتألف من أسماء الأشخاص الموجودين في أماكن مختلفة وهم المطلوبون للخدمة العسكرية.

وكانت قيادة الفرق العسكرية الآشورية توكل إلى الوالي والحاكم نظراً لأن جميع الولاة كانوا من العسكريين. وعند العمليات العسكرية الرئيسية كانت القيادة توكل إلى الملك نفسه أو أحد الموظفين الكبار في الدولة إما الربا شاكيح

Rab Shakeh أو التارتان Tartan وكان هناك ضابط ذو رتبة عالية ولكنه كان أدنى رتبة من القائد العام وهو الراب موغي Rab Mugi وقد نُقل هذا اللقب إلى الإدارة العسكرية البابلية ومن الممكن أن يشبه لقب راب ماغ التوراتي وكان اللقب المستخدم في الوحدات العسكرية الرئيسية هو الكيسرو Kisru وكان قائد الوحدة من هذا النوع يدعى زعيم الكيسرو وكان هناك ألقاب أقل قيمة من الكيسرو وهو (ضابط الخمسين) وهناك ألقاب أخرى فضلاً عن هذا.

الفترة البابلية الجديدة

لم يتسبب سقوط الحكم الآشوري الذي حدث ما بين عام ٦٢٥ وعام ٦١٢ ق م انهيار في الحكومات الآشورية خلال الإمبراطورية، ولكن الدولة الوريثة وهي دولة بابل قد أصبحت في مستوى عالٍ من القوة أثناء حكم نيبوتشاريزر. فقد حدثت تغيرات إدارية هامة في الإدارة البابلية، فقد أعطى انهيار الحكم الآشوري قوة حرة لحكام الولايات، فقد استلم مقاليد الحكم أحد الولاة وهو نابو بولاسر ويوجد المرء في الإمبراطورية البابلية الجديدة وجهاً أقل من وجوه السلطة المركزية المتمثلة بالملك وقد انحصر تاريخ بابل الداخلي أثناء القرن التالي، في النضال للحصول على السلطة ما بين الأسرة المالكة والمعابد الدينية ومؤسساتها كانت المعابد هي المنتصرة أخيراً.

ولقد عرفت حالة عدم مركزية السلطة في مدينة أوروك وهي إيريش التوراتية وهي على بعد حوالي مئة ميل جنوبي بابل. وكانت هذه المدينة أثناء سيطرة الإمبراطورية الآشورية تحت السيطرة الملكية لآشور. وقد كانت القرارات حول شؤون الأقنية وحول إمدادات المؤن وحول العمل ضد الاضطرابات التي تحصل من القبائل الكلدانية التي كانت تهاجم الأراضي التابعة لإيريش كل هذه الإجراءات كانت تأتي من العاصمة الآشورية وبالعكس، ففي الوثائق التي نمتلكها والتي تعود إلى الفترة البابلية الجديدة، فقد كانت السلطات الدينية في المعابد تمارس قسراً كبيراً من الحكم الذاتي حاول الملوك البابليون ضده دون نجاح يُذكر. وأما

في آشور وبصورة نظرية وبصورة عملية كانت جميع الأراضي جزءاً من الممتلكات الملكية وكانت تمنح كإقطاعيات من الملك إلى المستأجرين الإقطاعيين وكان لهذا المفهوم وزنه ونفوذه في تلك الأجزاء من الإمبراطورية حيث سادت نظرية مختلفة أصلاً ففي زمن حمورابي حين توحدت بابل وحدثت فيها إصلاحات إدارية تحت إشراف أسرة قوية قادرة، وعلى العموم وفي معظم الفترات كانت معظم الأراضي على مسافة عدة أميال حول بابل المدينة تنتمي وتخص المعابد عملياً وكانت نظرياً ملك الإله المحلي الذي كان يمتلكها منذ قبل وجود وبناء المدينة نفسها. وكان الفرق ينحصر ما بين المفهوم البابلي والآشوري لوضع الملك وقد ذكر هذا في مكان آخر في هذا الكتاب. وكما ذكرنا سابقاً بينما كانت سلطة الملك في آشور متمركزة في بداية حكمه بمدة ثلاثين عاماً وهكذا كان هو ممثل الآلهة دون تحديد. أما في بابل فكان على الملك أن يضع جميع صلاحياته ورموزه بخضوع أمام الإله كل عام وأن يخضع لأوامر الكاهن الأعظم وعليه أن يعلن عن نواياه الطيبة، وعندها فقد كان الملك يستلم إعادة تنصيبه واكتسابه السلطة الملكية. وهكذا وفي بابل بقي الملك وإلى النهاية التابع المطيع للإله. وهكذا لم يستطع أن يجمع أراضي المعبد ويجعلها تحت قبضته أو تحت سيطرة الملك بصورة دائمة، ولهذا السبب نجد أن رؤساء المعبد ومؤسساته في إيريش يهرعون للعمل باتخاذ أنشطة موجهة كانت بالنسبة لآشور أو حتى بالنسبة لبابل عندما كانت تحت حكم حمورابي وتحت حكم حاكم آشوري، كانت هذه السلطات التي اتخذها رؤساء المعابد إنما هي من امتيازات وصلاحيات الملك.

لقد كان إيتا وهو المعبد الرئيسي في إيريش يمتلك جميع الأراضي البابلية اعتباراً من أور في الجنوب حتى مرمى البصر في بابل في الشمال. كانت في بداية الإمبراطورية البابلية الجديدة، التي كان يسيطر عليها ثلاثة إداريين رئيسيين وهم الشاتومو Shatamu (وهو لقب يعني حارس الحدود) ثم الكيبو Qipu (القيم) والكاتب. ومن الممكن أن الكيبو كان من الموظفين الملكيين ولكن من الواضح من تناقص الاهتمام بالنسبة للوثائق الصادرة في تلك الفترة أنه قد حُرِمَ من أية

سيطرة في شؤون المعبد. وهكذا فقد احتاج الملك أن يتخذ بعض الإجراءات لدعم نفوذ ممثليه المتناقصة. وقد كان للملك بعض الامتيازات بالنسبة إلى المعبد مثلاً حصّة في استيفاء بعض الموارد المالية بحيث أن نابو - نا - إيد وفي السنة الثالثة من حكمه في عام ٥٥٣ ق.م قد نصّب ضابطين ملكيين (الضابط الملكي سيد المواعيد : والضابط الملكي المسؤول عن أموال الملك وهو المسؤول عن تأمين مثل هذه المصالح والحقيقة أنه مقابل سلطة الشاتامو. وأما في بابل فمن المعروف أن نابو - نا - إيد الذي كان لديه تابع أمين مثل شاتامو، لم يكن محبوباً مما ساعد على سقوطه :

لقد انحنى زيريا Zeria إلى الأسفل أمامه
وانحنى معه ريموت Rimut الزازاكو Zazaku
وقد نفّذا رغبة الملك وتعليماته وجعلوا كلمته هي العليا
وأقسما على ذلك
وقالا إنهما لا يعترفان إلا بما يقوله الملك

وليس من المؤكد فيما إذا كان هناك وضع مماثل سائد في إيريش (فقد كان هناك أربعة أشخاص اتخذوا وظيفة الشاتامو في إينا أثناء حكم نابو - نا - إيد) ولكن يظهر أنه وفي أول سنة من حكمه كان يعتبر أن إدارة المعبد كافية وموثوقة بحيث ينبغي إعطاؤها وظيفة إدارة أراضي ملكية واسعة في لارسا وكانت هذه عبارة عن صفقة عمل نظراً لأن عقود الإيجار كانت تؤمّن موارد مالية سنوية للملك.

هناك رواية كاملة عن جميع الأنشطة التي كان الشاتامو وزملاؤه وبصورة خاصة الضابط الملكي سيد المواعيد، مسؤولين عنها سوف تقدّم قائمة طويلة. ومن الممكن للمرء أن يلخص الوضع بالقول إن واجباتهم كانت تشمل استئجار وإيجار الأراضي وتأجير أراضي المعبد وتحديد الحقوق والواجبات بالنسبة إلى الأقنية، والإشراف على عمليات الري والمواصلات واستعمال وتوزيع المنتوجات من الأرض والأقنية، وحفظ الحسابات والسجلات.

كانت البضائع والمواد المصنوعة في أراضي المعابد مهما كانت وجهتها، إنما كانت تنقل إلى مستودع في إيريش وقد ساعدت شبكات القنوات المتقنة وسهلت نقل البضائع. ونفهم ذلك من رسالة تذكر التعليمات بخصوص إرسال مجموعة من الأغنام وفي هذه الرسالة يأمر الكاتب وربما كان هو الشاتامو بما يلي:

«إذا كانت الأرض مناسبة عندها اجلبوا هذه الأغنام وهي تمشي على أظلالها وإما إذا لم تكن الأرض مناسبة فاستعملوا السفن».

وقد كانت السفن المستعملة في معظم الأحوال من أملاك المعبد مع أنها كانت في بعض الأحوال مستأجرة من أصحاب السفن. وبينما كان من الممكن أن تفوض السفن من قبل واحد من الموظفين الكبار في المعبد، إلا أنه يبدو أنه حالما تصل السفن قرب إيريش كانت جميع السفن المخصصة بالمعبد تصبح تحت سلطة الشاتامو، ونجد من آن لآخر ذكراً للمسؤولين عن الأقنية، ويظهر أنهم كانوا من الضباط الملكيين المخوّلين بأن يوقفوا السفن المارة وأن يتقاضوا الرسوم الواجب دفعها، ولكن السفن التابعة للمعبد كانت معفاة من الرسوم وذلك كما يظهر في الرسالة التالية:

«هذه رسالة من إيبينا وشمش إيدييا إلى الشاتامو سيدنا. إننا نصلي يومياً إلى الإله بعل ونابو وسيدة إيريش ونانا أن يطيل الإله عمر سيدنا ويهبه السعادة والصحة وطول العمر. لقد جلبنا معنا عشرين (ببر) من التمر من القناة المدعوة نادين - أبلي. ولقد أوقفنا المسؤول عن الميناء في بيت - كاسير. إننا نرجو منك يا سيدي أن ترسل رسالة إلى المسؤول عن الميناء أن يسمح لنا بالمرور خلال الميناء... نصف شيكل من الفضة أجرة للسفينة وشيكل واحد من الفضة أجرة الرجل المستأجر يومياً. نرجو أن يعلم سيدنا أنه قد نص علينا ونحن محجوزون في الميناء منذ العشرين من الشهر. ونرجو أن ترسل مع الرسالة أحد الهوتارو وأن يبقى معنا على ظهر السفينة».

إن إينا وهو معبد إيريش القديم شأنه شأن الأديرة التي بُنيت بعد ذلك قد اعتبر أنه كان أكثر من خراب فقد كان مركزاً تجارياً ناجحاً. وقد كان جزء عظيم

من البضائع التي تصل إلى هناك يذهب مباشرة إلى مناطق بابل وربما إلى الخارج. وفي الرسائل الموجودة لدينا هناك مراجع تشير إلى التجارة، حيث كانت المواد التجارية ومنتوجات أراضي المعبد وبصورة عامة المنتوجات الزراعية تبادل ببضائع مثل الفخار والشب والسمسم والمعادن والخشب أو القماش التي أتى بعضها من آسيا الصغرى. وقد كانت إيريش تنتج النبيذ للعاصمة، وهناك رسالة أخرى تذكر أن النبيذ قد أرسل لهم عن طريق سفينة كانت تحتوي على القطران.

من الممتع أن نجد أنه بينما كان شاتامو والضابط الملكي سيد المواعيد يتعاملان مع نفس المواد، فإن الأول كان عمله منحصراً في المعبد المركزي بينما الأخير كان يعمل في المدن ومستوطنات المعبد المتواجدة في أراضي المعبد بعيداً عن إيريش. وهذا ينطبق على وصفنا للضابط الملكي سيد المواعيد بكونه يمثل نوعاً من المفتشين الذين يرعون مصالح الملك. إلا أن غياب هذا الضابط عن إيريش لا يُضير مصالح الملك داخل المعبد نفسه نظراً لأن تلك المصالح كانت مؤمنة من قبل الضابط الملكي المسؤول عن خزنة الملك، الذي يبدو أنه كان متمركزاً هناك بشكل دائم. ولقد استطعنا أن نكشف عن المراسلات التي حصلت ما بين الشاتامو والضابط الملكي سيد المواعيد وهذه تُظهر أنه كان يحدث أحياناً مصادمات وتعليقات لاذعة من قبل أحدهما ضد الآخر. إلا أنه وعلى العموم فقد عمل هذان الضابطان معاً دون كثير من التصادم أو الاحتكاك.

إن ضباط المعبد المذكورين وخصوصاً الشاتامو والضابط الملكي سيد المواعيد كانوا أيضاً مسؤولين عن الضبط والتصرف بالنسبة لألوف من الناس الذين كانوا يعملون في أراضي المعبد والذين كانت رُتبَتهم تتراوح ما بين الضباط الكبار حتى أدنى أنواع العبيد. وبين هؤلاء كان الرجال الأحرار الذين يعملون بالإيجار كعمال لقاء أجور يومية. وكان هناك أيضاً طبقة كبيرة من خدم المعبد يعرفون باسم شرايك (المفرد شرايكو) والاسم الأخير معناه الشخص الموهوب. وكانوا من كلا الجنسين من الذين كُرسوا لخدمة الآلهة وكانوا لهذا عبيداً لها وكانت هذه الحالة وراثية. وفي إيريش كان الشرايك معروفين بوجود نجمة على شكل وشم وهو رمز

الآلهة عشتار ويوضع هذا الوشم على المعصم وتذكر هذه النجمة كشاهد حاسم في سجلات الدعاوي القضائية المتعلقة بالأحوال الشخصية لمختلف الأفراد، وهكذا هناك دعوى قضائية حيث جلب شخص اسمه شماش - شم - إيدن إلى المحكمة بدعوى أنه كان ابن سليم عشتار ابنة هارشيينا وهي شيركو مؤنثة تابعة لسيدة إيديش (وهي عشتار) وكانت الشهادة الرئيسية قد قدمتها إحدى النساء كما يلي: ((إنني قد رأيت بالتأكيد النجمة وعلامات الوشم على ظهر يد هارشيينا وهي أمة عمتي نادينا - آهو وهي جدة شمش - شم - ايدن والتي قبل أن تضع المولود، فقد كرّست عمتي نادينا - آهو المولود لخدمة سيدة إيريش وهي عشتار.))

لقد كانت حالة الشيركو مختلفة تماماً عن وضع الأمة العادية وقد تقلد بعض هؤلاء مناصب في غاية الأهمية والمسؤولية. فلم تنحصر خدماتهم في تنفيذ نوع خاص من الواجبات، بل كانوا يعملون في أصناف متعددة من الحرف والتجارة في داخل إيريش وفي أراضي المعبد. أما في أراضي المعبد فكانوا يخضعون لسلطة الضابط الملكي سيد المواعيد، الذي كان له علاقة شخصية بأراضي المعبد أكثر من الشاتامو ومن خلال الموظف اكتسب الملك بالتدريج الحقوق التي تجعله فوق الشرايك Shrike، وبالتأكيد وفي زمن الملك قوروش (٥٣٩-٥٢٩ ق.م) فمع أن السيطرة اليومية بقيت من مسؤوليات ضباط المعبد إلا أن السيطرة النهائية للشرايك بقيت للحكومة المركزية.

إنه من الواضح من خلال الوثائق التي وصلت إلينا أن الملك في الفترة البابلية الجديدة كان له حصة مما يجبي من الأموال للمعبد والحقيقة وكما رأينا فقد نصب الملك ضباطاً ملكيين في العبد لهذا الغرض. ولا نستطيع اكتشاف المبالغ بالضبط التي كانت هي حصة الملك نظراً لأنه كان في ذلك الوقت أنواع مختلفة من ضرائب العشر والضرائب العادية أو المكوس التي كانت المعابد تمثل الدافع والمدفوع له، وكانت حصة الملك تختلف بالنسبة لهؤلاء. ومن بين مواد الدخل الحكومي الذي كان من اختصاص المعبد فحسب، كانت ضريبة العشر على محاصيل التمور وصيد الأسماك والأجور التي تدفع بالمثل وليس نقداً، وعلى الأراضي

المزروعة بالذرة وضريبة المواشي والتعاليم الطقوسية التي يقدمها الفلاحون في زمن بعض الأعياد والواجبات الأخرى ذات الطابع الغامضة. وكان هناك أيضاً ضرائب الموت التي كانت تُجبي من المواطنين الأغنياء والتي شأنها شأن المكوس الأخرى كانت تذهب إلى الملك بشكل كلي مع أن سلطات المعابد كانت مسؤولة عن تقدير وجباية هذه المكوس. والحقيقة أنه يبدو أنه في أثناء القرن السادس ق.م عمل الملوك جاهدين للسيطرة وللحصول على حصص متزايدة من دخل المكوس والضرائب. وبالتأكيد، فإن التغيرات الإدارية المذكورة عند بداية حكم نابو - نا - إيد كانت تعمل لمصلحة الملك فحسب، بينما يوحي لنا ذلك الحماس الذي لقيه الفاتحون الفرس من قبل المعابد وإداراتها عام ٥٣٩ ق.م. أن السياسة الملكية الداخلية كانت غير مقبولة، ومن جهة أخرى ينبغي أن لا ننسى أنه وعلى ضوء محاولة نابو - نا - إيد اغتصاب مركز رئيس مجمع الآلهة لمصلحة الإله سين Sin بدلاً من مكان مردوخ. وأن عدم شعبية الملك كانت لأسباب دينية أكثر منها مادية.

رغم تلك الثروات الزراعية التابعة للمعابد، فإن الإمبراطورية البابلية الجديدة كانت في حالة من الثروة والفائدة تقل عما كانت عليه الأوضاع في الإمبراطورية الآشورية السابقة على الأقل حتى حوالي عام ٦٥٠ ق.م ويبدو أنه كان هناك سببان لهذا الاستنتاج الأول الذي يظهر واضحاً من العهد القديم والذي مفاده أنه مع أن آشور كانت في حالة التتظيم والاستعداد للحرب، إلا أنها لم تخصص جيشاً مرابطاً في ميدان القتال، بل إنها حددت حالة الجهد الواقعة على قواتها العسكرية عن طريق القيام بحملات تدوم مدة بضعة أشهر كل عام. ولقد عملت بابل من جهة أخرى عن طريق جيش مرابط كان يبقى منذ عهد نبوتشارديزير في الميدان مدة عدة سنوات في الوقت الواحد، وذلك كما حدث أثناء حصار صور والسبب الرئيسي الآخر في انحطاط الإمبراطورية البابلية الجديدة اقتصادياً بالمقارنة مع آشور، هو إقبال الطرق التجارية في الشرق والشمال الشرقي. وابتداءً من زمن الملك آشور - ناصر - بعل فصاعداً كانت محاولات الملوك الآشوريين موجهة إلى إبقاء هذه الطرق التجارية مفتوحة للاتجاه نحو الأراضي الفارسية التي كانت صادراتها

هامة وحيوية بالنسبة للحضارة المتقدمة في وادي نهر دجلة والفرات، ومع أن المنطقة الأخيرة كانت منطقة خصبة بشكل ظاهري، إلا أنها كانت محرومة من المواد الخام ما عدا المنتجات الزراعية والبيتومين. وفي زمن الملوك البابليين الجدد كانت الطرق التجارية في الشرق والشمال الشرقي من البلاد في أيدي الميديين والفرس الذين كانوا يتمتعون بقوة متزايدة في ذلك الوقت. ولذلك يبدو أنه من الممكن وكما قلنا سابقاً، فإن أنشطة نابو - نا - إيد التي دامت مدة عقد من الزمن في بلاد العرب، حيث قام في أثنائها باقتحام المنطقة جنوباً حتى المدينة، كانت هذه الأنشطة يدعمها محاولة السيطرة على الطرق التجارية الهامة مع جنوب بلاد العرب، وذلك كبديل لما كان قد خسره.

وفي ولايات الإمبراطورية البابلية الجديدة استمرت الخطوط العامة للسياسة الآشورية في العمل والتنفيذ. وهكذا فقد كانت عملية التهجير التي قام بها نيبوتشارديزير عام ٥٩٧ ق.م - ٥٨٠ ق.م لبعض سكان مملكة يهوذا لم تكن سوى استمرار للسياسة المقررة التي رسمها آشور ناصر - بعل الثاني وتطورت زمن تغلات بيلاسر الثالث لمعالجة شؤون الأتباع المتمردين. وفي نفس الوقت عمد نيبوتشارديزير شأنه شأن الحكام الآشوريين في مثل تلك الظروف إلى إجراء بعض المحاولات الشديدة للاحتفاظ بالإدارة الوطنية المحلية الباقية، وبعد استسلام مدينة أورشليم عام ٥٩٧ ق.م وتهجير الملك الشاب يواشيم مع نبلائه حاول نيبوتشارديزير إجراء حكم غير مباشر واستخدم صديقاً كأمير موالٍ لبابل، ولقد نجحت التجربة مدة تسع سنوات وحتى وبعد حصار أورشليم والاستيلاء عليها، نتيجة لاستسلام زديكا للفريق الموالي لمصر، ومع ذلك فلم ينبذ نيبوتشارديزير المحاولة لاستخدام شكل من الأشكال غير المباشرة للحكم غير المباشر. وهكذا فقد عيّن رجلاً يهودياً نبياً وهو غاداليا حاكماً. وبعد اغتيال غاداليا من قبل بعض المتطرفين من اليهود (كما نفعل نحن في القرن العشرين م وكما ندعو أولئك الذين يقومون بالقتل لأسباب سياسية) عند ذلك فقد أصبحت مملكة يهوذا خاضعة للحكم المباشر الإداري لبابل.